

واقع اقتصاد المعرفة بالجزائر خلال الفترة (2015-2016).

إعداد:

ط.د. زيان أمانة *

الملخص:

حتى العقود الأخيرة لم تكن التكنولوجيا والمعرفة والمواد غير الملموسة هي من محددات النمو الرئيسية، بل كان الاعتماد على الأصول المادية والأصول الملموسة مثل المعدات والبنية التحتية وتراكم العوامل الانتاجية، إلا أن ذلك اختلف في السنوات الأخيرة حيث بدأ الاهتمام بشكل كبير ومتسارع بالموارد غير الملموسة المتمثلة بالمعرفة، إن هذا التحول يحتاج إلى مجموعة عناصر منها الاهتمام بتطوير التعليم والمعارف وتطوير القدرات الابتكارية، وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة، جاء مؤشر المعرفة العربي لقياس هذه التحولات في سنة 2015. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مرتبة الجزائر في هذه المؤشرات خلال السنتين الماضيتين، حيث توصلت النتائج إلى احتلال الجزائر لمراتب متوسطة في مؤشري التعليم العالي والتعليم التقني والتدريب والمهني، بينما عرفت تراجعاً في مؤشرات التعليم ما قبل الجامعي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومؤشر الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: مؤشر الابتكار، مؤشر التعليم، مؤشر الاقتصاد، مؤشر اقتصاد المعرفة العربي.

Abstract :

In this era we find a new phase prominent features widespread use and is acclaimed for its secretions information revolution and cognitive affected all sectors, and even recent decades technology, knowledge and materials intangible are not determinants of the key growth, but was relying on physical assets such as equipment and infrastructure and the accumulation of productive factors, but that differed greatly in recent years where seemed attention dramatically and rapidly resources of knowledge. The knowledge arabic index was born to measure this recourses. This study aims to determine the rank of Algeria in this index in the last two years. The results show that Algeria was in the medium rank at higher education, technical education and vocational training indexes, while it was in the late rank at pre-university education, research and development and innovation, information and communication technology and the economy indexes.

Key Words : The knowledge Arabic Index, Education Index, Innovation Index, Economy Knowledge Index.

* طالبة السنة الثالثة دكتوراه، تخصص تسيير منظمات الأعمال، جامعة طاهري محمد بشار، amina.ziane88@gmail.com.

مقدمة:

ربط المؤرخون تطور المجتمع البشري بثلاث مراحل أساسية¹، تطورت من المجتمع الزراعي قبل القرن التاسع عشر نحو المجتمع الصناعي في بداية القرن العشرين إلى مجتمع المعلومات والمعرفة في منتصف القرن الماضي إلى يومنا هذا²، الذي يشهد فيه العالم ازدياداً مطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد، فالمعرفة اليوم أصبحت محركاً للإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، مما ساهم في زيادة حدة المنافسة بين المنظمات في مختلف المجالات، حيث أدت هذه التطورات إلى ظهور مشكلة حيوية تتمثل في كيفية تحديد القيمة الحقيقية لمنظمات الأعمال مما يبرز أهمية اقتصاد المعرفة كواحد من أهم محركات التقدم والتطور في المجتمعات الإنسانية حالياً، والمعرفة ركيزة أساسية لأي مجتمع يسعى إلى التقدم وتبوء مكانة لائقة بين المجتمعات الحديثة، والواقع الذي يدور حولنا في الوقت الراهن أن المنافسة الحقيقية بين منظمات الأعمال تتمثل في محاولة بناء رأس المال الفكري بكل الوسائل الممكنة وجوهره الأساسي هو المعرفة حيث تعد المعرفة المحدد الرئيسي الجديد لتوازنات القوى في النظام العالمي خلال القرن الحادي والعشرين والعامل الحاسم فيه، ما يعني أن القوة والسلطة أصبحتا مرتبطتين بإنتاج المعرفة، والقدرة على استخدامها استخداماً مبتكراً، وأصبح رأس المال البشري ذا قيمة ربحية ومعيّاراً رئيسياً للنجاح والتقدم في جميع الميادين³.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال السنتين الماضيتين؟

ولمعالجة الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الدراسة.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على أبرز المفاهيم الإدارية المعاصرة المتمثلة في اقتصاد قائم على المعرفة.
- التعرف على مؤشرات اقتصاد المعرفة بالجزائر.
- أهمية اقتصاد المعرفة كمؤشر لتقييم الدول.

أهمية الدراسة:

يعتبر اقتصاد المعرفة واحد من أهم محركات التقدم والتطور في المجتمعات الإنسانية حالياً، بحيث أصبحت المعرفة ركيزة أساسية لأي مجتمع يسعى إلى التقدم وتبوء مكانة لائقة بين المجتمعات الحديثة، وفي دراسة لمؤشرات بالجزائر، تقييم المؤشرات المتعلقة به لمعرفة مسار الجزائر في هذا المؤشر.

المحور الأول: مفهوم المعرفة

I. مفهوم المعرفة

المعنى اللغوي للمعرفة هو الإدراك الجزئي أو البسيط، حيث أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب، كذلك فقد تم تعريف المعرفة بأنها معلومات، بيانات أو حقائق يمتلكها الشخص في عقله عن شيء ما، أما معنى الفلسفي للمعرفة كما جاءت به الفلسفة الإغريقية فهي تدل على أنها تصور مجرد واسع⁴، وقد عرفت المعرفة من عديد الكتاب، وقبل التطرق لها سنلقي نظرة على ماهية البيانات والمعلومات لارتباطها بمفهوم المعرفة⁵:

I.1. البيانات: تمثل المادة الخام التي يتم التوصل إليها، وجمعها استنادا إلى ما يحصل من أحداث ووقائع والتي يتم تمثيلها بأرقام، كلمات، أشكال، صور أو رموز، بحيث تتاح إمكانية الاستفادة منها.

I.2. المعلومات: تتمثل فيما يتم التوصل إليه من معطيات يتم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات ومعالجتها يدويا أو حاسوبيا أو بهما معا، وبما يخدم الغرض المعين.

وفيما يلي بعض تعريفات للمعرفة:

- أشار (Alfred Marchal, 1890) في كتابه "مبادئ الاقتصاد" أن المعرفة أكثر أدوات الإنتاج قوة".
- عرف (Harris, 1996) المعرفة "بأنها من فن المعلومات والبيئة والخبرة، ويقصد بالبيئة الإطار الذي يستخدمه الشخص في النظر إلى الحياة والذي يمكن أن يتضمن تأثيرات مثل: القيم الاجتماعية، الدين... إلخ، وتتمثل التجربة بالمعرفة السابقة المكتسبة"⁶.
- يرى (Badaraco) المعرفة أنها "الحكمة والخبرة والهندسة، ويمكن أن تتضمن التسويق والآداب وحتى الرياضة وتعتبر عامل مهم في نجاح المنظمات، كما يمكن بيعها أو استخدامها في تطوير منتج معين، خلق منتجات جديدة، تغيير العملية الإنتاجية أو أسلوب إدارة المنظمات"⁷.
- من خلال التعريفات السابقة للمعرفة يمكن تعريفها على أنها "البيانات والمعلومات التي يمكن تنظيمها معالجتها لتسهيل استخدامها واستخلاص نتائج منها، والناجئة عن الفطرة، التعلم المتراكم، الخبرة، التجربة من أجل حل مشكلة معينة في وقت محدد للوصول إلى أهداف مسطرة".

II. اقتصاد المعرفة

لقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة، وتجدر الإشارة إلى أن A2 مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة (Knowledge Economy and Knowledge Society) كان أول استخدام لهما في الفصل الثاني عشر من كتاب:

(The Age of Discontinuity) للكاتب (Peter Drucker) وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات. وهنا وجب التمييز بين مستويين أو دالتين

مختلفتين لتعبري " اقتصاد المعرفة " و " الاقتصاد القائم أو المبني على المعرفة "، مشيرة إلى أن الدلالة الأولى لتعبير اقتصاد المعرفة هي ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، سواء من حيث التكاليف العملية المعرفية أو الذهنية مثل تكاليف البحوث والتطوير، أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارية أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة من جهة أخرى، أما الدلالة الثانية لتعبير الاقتصاد القائم على فهي تذهب إلى معنى أكثر اتساعا ورحابة بحيث تشمل حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستشارات الذهنية داخل نسيج الاقتصاد سواء كان نشاطا سلعيا أو خدميا عينيا كان أو نقديا⁸.

- يعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة على أنه "الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة"
- عريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه "الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر واستخدام المعارف والمعلومات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية".
- يعرف اقتصاد المعرفة (M.Parken,2000) بأنه "دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف، تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون"⁹.
- يحدد باركلين اقتصاد المعرفة "أنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف، تعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون"¹⁰.
- عرفته (مؤتمن منى، 2004) بأنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لأحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة"¹¹.

المحور الثاني: خصائص ومؤشرات اقتصاد المعرفة

I. خصائص اقتصاد المعرفة

يتمتع اقتصاد المعرفة بسمات عديدة من أهمها¹²:

- مرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها.
- يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصادات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه حتى أنه يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها أو الإشارة إليها من دون أن يكون له موقفاً منها.
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد وتوالد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفية جديدة تماماً لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، ثم يساعد على خلق وإيجاد المنتجات غير المسبوقة والأكثر إشباعاً وإقناعاً للمستهلك والموزع والمتعامل معه وفي وبه.
- مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة، وممتدة، ومتجددة وذوات طبيعة تزامنية متدفقة، وهي وإن كانت تناسبية المضمون والمحتوى، فإنها في الوقت ذاته ثرية وغنية وتكاد مجالات هذا الاقتصاد كافة.
- لا توجد موانع للدخول إليه، ولا توجد أبواب مغلقة عليه، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل، ومن ثم لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وبه، بل كل الذي يحتاج إليه معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد، ومسؤولية الالتزام التقاني بكل ما فيه، واحترام دقيق لحقوق الأطراف المختلفة.
- أن اقتصاد المعرفة قائم على ذاته وقائم على علاقاته مع الاقتصادات الأخرى وهو في علاقاته وارتباطاته دائم الحركة، ودائم البحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة وأصحاب العقول الخلاقة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب هذه العقول وتوظيفها.

II. مؤشرات اقتصاد المعرفة

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يركز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها في الجدول التالي:

جدول رقم (1): المؤشرات الرئيسية لاقتصاد المعرفة

المؤشر الرئيسي	ركائز كل مؤشر
التعلم ما قبل الجامعي	رأس المال المعرفي البيانات التمكينية السياق التنموي العام
التعليم العالي	جودة عمليات التعليم العالي مدخلات التعليم العالي مخرجات التعليم العالي
البحث والتطوير والابتكار	البحث والتطوير الابتكار البيئة السياسية، الاجتماعية والمؤسسية
التعليم التقني والتدريب المهني	عرض قوى العمل الطلب على القوى العاملة الريادة
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	مؤشرات مباشرة (القدرات التكنولوجية) البنية التحتية كلفة الاتصال الاستخدامات مؤشرات غير مباشرة (البيئة التمكينية): جودة التعليم البحث العلمي والابتكار اقتصاد المعرفة المعرفة من أجل التنمية
الاقتصاد	الأداء التنظيمي والموارد البشرية التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي تكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبطة بالاقتصاد

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وشعوب متمكنة أمم صامدة، مؤشر المعرفة العربي 2015، ص ص8-11.

المحور الثالث: واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر (2015-2016)

الجدول (2): مؤشر التعليم ما قبل الجامعي في الجزائر (2015-2016)

المؤشر	السنوات	المؤشرات الفرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
التعليم ما قبل الجامعي (%)		رأس المال المعرفي	61,13	56,038	48	56
		البيانات التمكينية	57,34		52	
		السياق التنموي العام	44,55		68	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015، 2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر التعليم ما قبل الجامعي لم يشهد تغيراً من سنة 2015 و 2016 حيث كان بمعدل 50%، حيث شهد تراجع لرأس المال العرقي والبيانات التمكينية، فيما شهد السياق التنموي العام ارتفاع بمعدل 11,45% لتحتل بذلك الجزائر المرتبة 11 عربياً بعد كل من الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، عمان الأردن، فلسطين، مصر، المغرب ولبنان

الجدول (3): مؤشر التعليم العالي في الجزائر (2015-2016)

السنو المؤشر	المؤشرات الفرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
التعليم العالي (%)	جودة عمليات التعليم العالي	/	54,9	49	40
	مدخلات التعليم العالي	54,83		45	
	مخرجات التعليم العالي	30,26		35	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015، 2016)

نلاحظ من خلل الجدول أعلاه أن مؤشر التعليم العالي هد تراجعاً بمعدل 14,9% خلال سنة 2016، حيث شهد مؤشر مدخلات التعليم العالي تراجعاً بمعدل يقارب 10%، بينما ارتفع مؤشر مخرجات التعليم العالي ب 4,74% لتحتل الجزائر المركز 8 عربياً بعد كل من الإمارات، السعودية، مصر، قطر، الأردن، لبنان والكويت.

الجدول (4): مؤشر البحث والتطوير والابتكار في الجزائر (2015-2016)

السنو المؤشر	المؤشرات الفرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
البحث والتطوير والابتكار	البحث والتطوير	12,47	22,16	29	33
	الابتكار	17,65		29	
	البيئة السياسية، الاجتماعية والمؤسسية	39,62		49	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015، 2016).

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر البحث والتطوير والابتكار شهد ارتفاعاً بمعدل 10,84% خلال 2016، وذلك بارتفاع المؤشرات الثلاثة الداخلة في حسابه، حيث احتلت الجزائر في هذه السنة المركز 15 عربياً، حيث عرفت المراتب الأولى تصدر الإمارات، قطر، السعودية، تونس والكويت

الجدول (5): مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني في الجزائر (2015-2016)

السنو المؤشر	مؤشرات فرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
التعليم التقني والتدريب المهني	عرض قوى العمل	59,04	44,6	55	51
	الطلب على القوى العاملة	65,24		51	
	الريادة	25,97		47	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015، 2016).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني شهد ارتفاعا بمعدل 4,4%، حيث تم تغيير مؤشرات قياسه بين سنتي 2015 و 2016، احتلت الجزائر المركز 10 عربيا في هذا المؤشر في سنة 2016 بعد كل من الإمارات، قطر، لبنان، البحرين، الأردن، المغرب، تونس ومصر.

الجدول (6): مؤشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر (2015-2016)

السنوات المؤشر	مؤشرات فرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2015)
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	البيئة التمكينية	28,68	25,58	35	35
	القدرات التكنولوجية	22,48		35	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015، 2016).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع لمؤشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمعدل 9,42%، حيث ارتفعت القدرة التمكينية بمعدل 6,32%، والقدرات التكنولوجية بمعدل 12,52% خلال سنة 2016 لتحل بذلك الجزائر المرتبة 14 عربيا، حيث شهدت المراكز الأولى الإمارات، قطر، البحرين والأردن.

الجدول (7): مؤشر الاقتصاد في الجزائر (2015-2016)

السنوات المؤشر	المؤشرات الفرعية	2015	القيمة الكلية للمؤشر (2015)	2016	القيمة الكلية للمؤشر (2016)
الاقتصاد	الأداء التنظيمي والموارد البشرية	29,85	31,21	35	37
	التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي	26,07		38	
	تكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبطة بالاقتصاد	42,33		28	

المصدر: مؤشر المعرفة العربي (2015، 2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر الاقتصاد بمعدل 5,97%، حيث شهد مؤشر الأداء التنظيمي ارتفاعا بمقدار 5,15%، ومعدل التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي بمقدار 11,93%، فيما شهد مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبطة بالاقتصاد انخفاضاً بمعدل 14,33%، حيث احتلت الجزائر بذلك المركز 13 عربيا، فيما احتلت الإمارات، قطر، المغرب، السعودية والأردن المراكز الخمسة الأولى.

الخاتمة: لم تعد الثروة التكنولوجية اليوم مجرد امتداد للتطورات التقنية التكنولوجية التي تتابعت عبر التاريخ، بل صارت عملية تغيير كلية تطل التربية والتعليم والاقتصاد والصحة والسياسة والثقافة والمجتمع كله، وجميعها جوانب مرتبطة بالتنمية الإنسانية التي يكون الإنسان جوهرها باعتباره في الوقت ذاته أداها الرئيسية وغايتها الأولى، من أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- احتلال الجزائر المرتبة الحادية عشر عربيا في مؤشر التعليم ما قبل الجامعي بعد كل من الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، عمان، الأردن، فلسطين، مصر، المغرب ولبنان، حيث يتم احتساب ثلاثة مؤشرات هي رأس المال المعرفي الذي يحسب وفق أربعة مؤشرات رئيسية هي الالتحاق والإتمام، مهارات التعليم مدى الحياة، المهارات الأساسية والقيم والاتجاهات، والمؤشر الثاني البيانات التمكينية الذي يحسب من خلال ثلاثة مؤشرات هي البيئة الأسرية، التربية ما قبل المدرسية والبيئة المدرسية، والمؤشر الثالث وهو السياق التنموي العام يحسب من خلال أربعة مؤشرات هي الإنفاق على التعليم، السياق الثقافي، السياق السياسي والسياق الاجتماعي حيث نلاحظ تأخر الجزائر في هذا المؤشر بمقدار 30% مقارنة بأعلى معدل لهذا المؤشر الذي رغم الجهود المبذولة في مجال التعليم.
- تحتل الجزائر المركز الثامن عربيا بعد كل من الإمارات، السعودية، مصر، قطر، الأردن، لبنان والكويت، بمقدار تأخر يقدر بـ 12% عن الإمارات الرائدة في هذا المؤشر، حيث يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاث مؤشرات فرعية هي مدخلات التعليم العالي التي يتم احتسابها البيئات التمكينية، الإنفاق، الالتحاق، الموارد البشرية والتبادل الطلابي، فيما يتم احتساب المؤشر الثاني المتمثل في مخرجات التعليم العالي بالتخرج الطلاب، رأس المال المعرفي للشباب الجامعي، التوظيف والإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم، أما المؤشر الثالث جودة التعليم العالي فيحسب من خلال المؤشرين السابقين، تعتبر المرتبة الثامنة عربيا مرتبة لا بأس بها من بين 22 دولة عربية، رغم امتلاك الجزائر لمؤهلات تمكنها من احتلال المراكز الأولى.
- احتلت الجزائر المركز الخامس عشر عربيا في مؤشر البحث والتطوير والابتكار، حيث عرفت المراتب الأولى تصدر الإمارات، قطر، السعودية، تونس والكويت، حيث يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاث مؤشرات هي مؤشر البحث والتطوير الذي يحسب عن طريق مدخلات البحث والتطوير ومخرجاتها، مؤشر الابتكار الذي يحسب وفقا لمدخلاته ومخرجاته، وثالث مؤشر هو البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية التي تحسب عن طريق البيئة السياسية والتنظيمية، المناخ الاجتماعي والاقتصادي، رأس المال البشري والبنية التحتية، وتعتبر الجزائر متأخرة عن الدول العربية في هذا المؤشر رغم ما تمتلكه من قدرات بشرية ذات كفاءات عالية إلا أن السياسة الإدارية بالجزائر أدت إلى هجرة الأدمغة إلى الخارج مما ساهم في تقليص هذا المؤشر.
- احتلت الجزائر المركز العاشر عربيا بعد كل من الإمارات، قطر، لبنان، البحرين، الأردن، المغرب، تونس ومصر في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني، حيث عرفت المراتب الأولى تصدر الإمارات، قطر، السعودية، تونس والكويت، يتم احتساب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات هي السياق التنموي الذي يحسب من خلال التعليم، البنية الديمغرافية والوضع التنموي، المؤشر الثاني هو بنية التعليم والتدريب يحسب من خلال التأهيل والأجور، الالتحاق، هيكلية التعليم التقني، الارتباط مع سوق العمل، والمؤشر الثالث متمثل في الإطار المؤسسي يحسب من خلال البيئة القانونية، التمويل، السياسات الاقتصادية، سمات سوق العمل، الجودة، يقدر تراجع الجزائر في هذا المؤشر بمعدل 20% عن الإمارات الرائدة عربيا حيث حققت معدلا يفوق المتوسط.

- تحتل بذلك الجزائر المرتبة الرابعة عشر عربيا في مؤشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث شهدت المراكز الأولى الإمارات، قطر، البحرين والأردن، تتأخر الجزائر في هذا المعدل بمقدار 49%، حيث يعتبر تأخرا كبيرا في هذا المجال نظرا لندهور القدرات التكنولوجية المتمثلة في انتاج وتوفير الكهرباء، شبكات النقل والأنترنت، والبيئة التمكينة ممثلة في جودة التعليم وجودة التعليم في الرياضيات والعلوم والنظام التعليمي، الإمام بالقراءة والكتابة، الالتحاق بالتعليم الثانوي، العالي والتقني، يعتبر مركز الجزائر متأخرا ودون المتوسط.
- احتلت الجزائر المركز الثالث عشر عربيا في مؤشر الاقتصاد، فيما احتلت الإمارات، قطر، المغرب، السعودية والأردن المراكز الخمسة الأولى، وتراجعت الجزائر في هذا المؤشر بمعدل 45% عن الرائدة، حيث يعبر عن هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات، المؤشر الأول الأداء التنظيمي والموارد البشرية الذي يتم تقييمه من خلال الانفتاح الاقتصادي، التنظيم المؤسسي، التمكين المؤسسي والموارد البشرية، مؤشر التنافسية والتطور الإبداعي الذي يقيم من خلال تنافسية وتطور الهيكل الاقتصادي، آخر مؤشر هو مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتعلق بالاقتصاد الذي يحدد من خلال التبادل التكنولوجي المعرفي والبيئة التمكينية، تعتبر الجزائر متأخرة في هذا المؤشر نظرا لاقتصادها الريعي، بالإضافة إلى الأزمات التي سببها انهيار أسعار النفط.

الاقتراحات:

- ✓ تصريح الجزائر بمؤشراتها لأنه يوجد عديد المؤشرات مفقودة خصوصا في مجال المعرفة
- ✓ تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات.
- ✓ توفير الظروف الملائمة للكفاءات لمنع هجرتهم.
- ✓ معالجة الخلل الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالاستثمار في القطاع الخاص.

المراجع:

- ¹ ربيع قرين، منهجيات قياس إدارة المعرفة بالوطن العربي، ص7، من الموقع: <http://www.arsco.org/article-detail-376-8-0>
- ² عماد عبد الوهاب صباغ، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص40.
- ³ هالة صبري، أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة ميدانية لمؤسسات الأعمال الأردنية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص2.
- ⁴ رحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص121.
- ⁵ فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالم للنشر والتوزيع وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص8.

- ⁶ أحمد الخطيب وخالد زيغان، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، الطبعة الأولى، عالم للنشر والتوزيع وجدار الكتاب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص7.
- ⁷ سلوى أمين السامرائي، رؤيا المجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لجامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 أبريل 2004، ص2.
- ⁸ عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته وأفق تطوره، إصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص5
- ⁹ Parken, Michael, "**Economics**", Addison-Wesley, Reading, Massachusetts, 2000, p 440.
- ¹⁰ عبد الرحمان الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص25.
- ¹¹ مؤتمن مني، دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي: رسالة معلم، المجلد 43، العدد 1، عمان، الأردن، 2004، ص23.
- ¹² محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: مصر نموذجا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، بدون سنة، ص120.